

المشهد السياسي

القوات: لا لاقتراح باسيك الانتخابي

عادت «القوات اللبنانية» لتقف خلف تيار «المستقبل» في ملف قانون الانتخابات، مؤكدة تمسكها بالصيغة المختلطة ورفضها طرح الوزير جبران باسيك الجديد، ومشددة على عدم التخلي «عن الرئيس سعد الحريري الذي لم يتخل عنا»



القوات: رفضاً طرح باسيك مرتبط بعدم موافقة تيار المستقبل والحزب الاشتراكي عليه (هيلم الموسوي)

تبدو البلاد كأنها تعيش آخر أيام مرحلة الوثام التي أرساها انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية. فبعد كلام الأخير عن سلاح حزب الله والمقاومة، وما أتى على لسان الأمين العام للحزب السيد حسن نصرالله، في خطابه الأخير، لا سيما لجهة رفع لهجته التهديدية ضد العدو الإسرائيلي وانتقاد موقف الدول الخليجية من القضية الفلسطينية ومشاركتها في العدوان على اليمن، بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة وطنية، تعيد إلى الأذهان مشهد الاصطفاف بين فريقي 8 و14 آذار قبل تبدل التحالفات، إذ لم تغب هذه المواقف عن تصريحات عدد من الشخصيات التي سعت



الكتائب إلى الشارع اليوم مطالبة بانتخابات في موعدها وفق قانون جديد

إلى تطوير تداعيات الخطاب، في محاولة لرفع المسؤولية عن نفسها. وقد كان رئيس الحكومة سعد الحريري أول المبادرين، إذ أكد في مستهل جلسة مجلس الوزراء أمس أن «حصانة لبنان تصونها علاقاته الممتازة بالعالم العربي وعلى رأسه المملكة العربية السعودية». وحاول تيار المستقبل الضغط على رئيس الجمهورية العماد ميشال عون من زاوية الرد على خطاب نصرالله، فأصدر بياناً أمس وضع فيه «مواقف نصر الله يرسم العهد». ورأى «المستقبل» أن حزب الله «شديد الانزعاج من احتضان السعودية وقيادتها الحكيمة للعهد».



ولا تبدو الأجواء المحيطة بقانون الانتخابات أفضل حالاً، إذ يواصل المعنيون البحث فيه، في وقت يمهد

فيه تباعد وجهات النظر وعدم الاتفاق على أي من الصيغ المطروحة لأزمة سياسية تحت ضغط المهل القانونية لدعوة الهيئات الناخبة في 21 الجاري. ولم يطل الوقت حتى بدأ التوتر ينعكس على مواقف القوى السياسية من قانون الانتخابات، وجعلها تفكر جدياً في العودة إلى تحالفاتها الماضية. أولى الإشارات عكستها

مواقف القوات اللبنانية التي أكدت مصادرها «رفض الصيغة الجديدة التي طرحها الوزير جبران باسيك لقانون الانتخابات، وأدخل بها تعديلات أساسية على مشروع القانون التأهيلي الذي طرحه رئيس مجلس النواب نبيه بري». وفي حين نفت المصادر لـ«الأخبار» كل ما يُحكى عن «قرب ولادة القانون الجديد»، أشارت إلى «أننا ما زلنا

نؤيد الصيغة المختلطة، لأنها تؤمن نحو 54 مقعداً للمسيحيين، في حين أن اقتراح باسيك يؤمن 45 مقعداً فقط». أما الجديد في كلام مصادر معراب، الذي يمثل علامة فارقة في تحالفات ما بعد الانتخابات الرئاسية، هو تأكيدها أن «هذا الرفض مرتبط أيضاً بعدم موافقة تيار المستقبل والحزب الاشتراكي على اقتراح باسيك».

وقالت: «هذا الطرح لا يتناسب ومصصلحة الرئيس الحريري لأنه سيزيد من حظوظ المعارضين له»، مشيرة إلى «أننا لا نزال نصر على صيغة المختلط التي اتفقنا عليها مع الحريري والنائب وليد جنبلاط، فلماذا علينا أن نتخلى عن الحريري وهو لم يتخل عنا؟». كذلك لفتت المصادر إلى أنه «لا تواصل سياسياً جدياً بشأن

تقرير

«التعادل الاستراتيجي» يمنع الحرب الإسرائيلية على لبنان

يحيى ديبوق

على وقع الرسائل الردعية لكلمة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، جاءت مقاربة المعلقين الإسرائيليين المختصين حول إمكانات الحرب المقبلة بين الجانبين، وأسباب امتناعها. الكلمة، وإن استبعدت الحرب منه دون أن تنفيها بالمطلق، فإنها تضمنت أيضاً تهديدات وتحديد مواقع استراتيجية كأهداف ترتبط بالمواجهة الشاملة، واستتبع ذلك دفع التعليق الإسرائيلي من باب طمأنة المستوطنين، ولإعادة التأكيد أن الوضع القائم وموازنة المواقف لا يسمحان باستشراف حرب مقبلة.

استبعاد الحرب مرتبط بـ«التعادل الاستراتيجي» بين الجانبين، كما ورد أمس في صحيفة هآرتس، في قراءة أسباب امتناع الحرب. وهو مفهوم أوسع في تأثيراته من «الردع المتبادل»، المرن والمتغير بطبيعته. «التعادل الاستراتيجي» قد يتعلق باتجاهي تأثير: الأول بالامتناع عن أصل المبادرة إلى الحرب نتيجة أثمانها ومحدودية جدواها، فيما يرتبط الثاني بردع «يُسَقَف» الضربات المتبادلة، ضمن سياق مواجهة ما دون الحرب الشاملة. ضمن هذا المعنى، هو «تعادل» في مفاعيل استخدام القدرات العسكرية لدى الجانبين. أشارت هآرتس، ابتداءً، إلى ضرورة

ردّ المواقف الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين حول الحرب والحسم الواضح فيها، في مواجهة حزب الله، إلى سياقاتها، من دون أن تعني، بالفعل، أن الحرب ستقع. من بين هذه التصريحات، ما صدر عن وزير الأمن أفيدور ليرمان، ووزير التربية نفتالي بينت، في اليومين الماضيين، مشيرة إلى «وجوب الاعتراف» بأن الجيش الإسرائيلي لم ينجح منذ أكثر من عقد في إنهاء معركة بانتصار واضح. تشير الصحيفة إلى أن الجيش الإسرائيلي يواجه صعوبة أمام الحجم الهائل لترسانة حزب الله الصاروخية، بلا رد كامل، إذ قد يصل عدد الصواريخ التي

«وحدة الرضوان» هي أحد تعبيرات القفزة الرابعة لحزب الله من ناحية عسكرية

ستسقط على إسرائيل من الأراضي اللبنانية، إلى ألف صاروخ يومياً، وذلك مع بدء الحرب، فيما التوقع أن يزيد هذا العدد، بعد الأيام الأولى لاندلاعها.

ويكتب معلق الشؤون العسكرية في الصحيفة، عاموس هرنيل، ليشير إلى أن الحرب في مواجهة حزب الله ستسبب في كثير من الخسائر البشرية وتدمير للبنى التحتية في شمال إسرائيل ووسطها، حتى وإن كان الثمن المقابل إضراراً بحزب الله ولبنان بصورة أوسع. «لكن في الوقت نفسه، سيتسبب الاستخدام الزائد (من قبل إسرائيل) للقوة العسكرية في تداعيات وأثمان، ومن بينها توتر مع روسيا التي تعتبر، حتى الآن على الأقل، حزب الله جزءاً من التحالف الذي تقوده، لدعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد في سوريا».

مع ذلك، تؤكد الصحيفة أن حجم